مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (٣)
الإصدار السابع عشر
(١-٢٠) ٢٠٢٤

نظرية النحو المقولي عند ابن السراج والنظرية النحوية المعيار عند سيبويه

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

رشيد العمارتي
أكاديمية فاس، مكناس الجهوية، المغرب

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٦ أغسطس ٢٠٢٤م

الملخص

إذا كانت نظرية النحو الأصلية والأصيلة والمعيار مع سيبويه، قد بنيت قبل نظرية الكلمة وفي استقلال عنها باعتبارها نظرية موضعية فوقية متعالية مستقلة عن ما هو دلالي، لتحدد تلك الكلمة بناء على مدى استجابتها للبنية الموضعية، أو عدم استجابتها؛ حيث يشغل الاسم المواضع دون باقي أصناف الكلم من الفعل، والحرف ويبنى على عوامله التي تحدد حالاته الإعرابية من خلال الآثار التي تظهر على أواخر الأسماء المعربة . وإذا كان المبرد قد حافظ على التصنيف الشكلي لأنواع الكلم كما هو عند سيبويه؛ فإنه رغم ذلك سيغير من مضمون النظرية الموضعية المعيار؛ ليربط الإعراب بالجملة والإخبار ربطا تركيبيا؛ حيث ما كان مخبرا عنه فهو مرفوع، وما كان غير مخبر عنه، ويزيد في الدلالة فهو فضلة. لكن إذا انتقلنا عند ابن السراج سنجده يواصل ثورته على أصول نظرية سيبويه من الداخل ليؤسس نحوا مقوليا جديدا قوامه ومعتمده نظرية مقولية للكلمة التي ستنبني عليها نظرية نحوية مقولية مثلها بسماتها، وطبيعة عناصرها. ولذلك ستقوم لأول مرة في تاريخ النحو علاقة جدلية سببية بين نظرية الكلم ونظرية النحو، وستنعكس خصائص أنواع الكلم في جميع المستويات التحليلية للنظرية النحوية سواء كانت مقولية أو نحوية أو دلالية . إذ سيعمد ابن السراج إلى توحيد جملة الفاعل والمبتدأ في بنية دلالية واحدة موحدة تنعقد بالإسناد مستعينا بنظرية الترافع الكوفية من أجل الحكم على كل ما هو خاضع للإسناد بالرفع ، وكل ما خرج عن تلك البنية فهو فضلة. ومن ثم فالتغيير الذي دشنه ابن السراج ؛ فقد مس نواة النظرية السيبويهية المعيار بالتخلي عن محاورها المتمثلة في الموضع و"البناء على" والشغل لصالح الإسناد باعتباره بنية مقولية تستوجب لموضوعاتها الضرورية والذاتية الرفع ولموضوعاتها الثانوية والعرضية النصب.

الكلمات المفتاحية: المقولات، الإسناد، الفاعل، المبتدأ، الرفع، الفضلة، النصب.

Abstract

If the original and authentic grammar theory with Sibawayh was established before the theory of the word and independently of it as a superior positional theory independent of semantics, to determine that word based on its conformity to positional structure, or lack thereof; where the noun occupies the position more than the other word categories such as verb and particle and is based on its factors that determine its grammatical cases through the effects that appear on the ends of the declined nouns. And if al-Mubarrad maintained the formal classification of word types as it was with Sibawayh; nevertheless, he would change the content of the standard positional theory to link syntax with the sentence and establish a syntactic connection; where what is reported is nominative, and what is not reported is accusative, and what increases in significance is a superiority. However, if we move to Ibn al-Sarraj, we find him continuing his revolution on the foundations of Sibawayh's theory from within to establish a new doctrinal grammar based on a doctrinal theory of the word upon which a doctrinal grammar theory will be built, similar to it in its characteristics and the nature of its elements. Therefore, for the first time in the history of grammar, there will be a dialectical causal relationship between the theory of the word and the theory of grammar, and the characteristics of word types will be reflected at all analytical levels of the grammatical theory, whether doctrinal, grammatical, or semantic. Ibn al-Sarraj will seek to unify the subject and predicate sentence into a single unified semantic structure relying on the Kufic syntactic theory in order to judge everything subject to the semantic structure with the nominative case, and everything outside that structure is an accusative. Thus, the change initiated by Ibn al-Sarraj touched the core of the Sibawayhian theory by abandoning its axes represented in position, "building on," and employment in favor of the syntactic structure as a doctrinal structure requiring for its necessary and self-sufficient topics the nominative case and for its secondary and incidental topics the accusative case.

Keywords: Quotations, Attribution, Subject, Predicate, Nominative, Accusative, Genitive

*** مقدمـــــة**

يبدو من خلال التكوين العلمي للنحوي لابن السراج أنه كان تلميذا وفيا للفارابي في علم المنطق ، وأن هذا

الأخير كان تلميذا للأول في النحو . حيث كما أشار إلى ذلك ابن أبي أصيبعة (عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ج2،ص.136): «وفي التاريخ أن الفارابي كان يجتمع بأبي بكر بن السراج فيقرأ عليه صناعة النحو، وابن السراج يقرأ عليه المنطق». مما يقتضي أن هناك علاقة تأثير وتأثر بينهما ، وهذا لامحالة سينعكس على العلاقة بين النحو والمنطق ELAMRANI ,Logique , 1983 grammaire arabe)(Aristotélicienne et ويلقي بظلاله على بنية النظرية النحوية عند ابن السراج. بالقدرة على تدشينه عتبة قوية، وعلامة فارقة، بينه وبين من قبله من النحاة؛ ويرسم بناء جديدا للنظام النحوي الذي سيستجيب شكلا، ومضمونا إلى نظامين معرفيين: نظام أصيل هو النظام النحوي عند سيبويه، ونظام مجاور ومحاقل للنظام الأول وهو النظام المنطقي. فهل أثر التكوين المنطقي لابن السراج فعلا في بنائه للنظرية النحوية بتعديل محاورها كي تستجيب لمقتضيات المنطق ، أم كان تأثير ذلك محدودا وشكليا وسطحيا ؟ وكيف تعامل ابن السراج في حالة الإيجاب وتحقق فرضية التأثير والتأثر مع مقتضيات النظرية النحوية عند النحاة قبله ووفق بين ذلك وبين مقتضيات علم المنطق كما تعلمه عند الفارابي؟ وهل حدد أنواع الكلم تحديدا مقوليا ودلاليا مع الاحتفاظ بالتحديد النحوي لها ، وماهي مستويات ذلك التحديد عنده؟

*** التحديد المقولي والتركيبي والأنطولجي والمنطقي والنحوي لأقسام الكلم**

*** التحديـــد المقولـــي لأقســـام الكلـــم**

حدد ابن السراج أنواع الكلم تحديدا مقوليا؛ حيث أصبحت تصنف بحسب قابليتها لأن يخبر عنها أو يخبر بها أوهما معا أو ليس كذلك . ويبدو أن هذا التصنيف مستوحى من نظرية المقولات عند أرسطو(المنطق، مبحث المقولات) التي تصنف المقولات بحسب قابليتها لتسند إلى غيرها أو لا ، إضافة إلى باقي التحديدات الأخرى التي تقوم على ما هو منطقي، وما هو نحوي شكلي، و على ما هو أنطولوجي دلالي. وما هو تركيبي. فبالنسبة للتحديد المقولي ،يقول ابن السراج (الأصول في النحو، ج1،ص.37): «فالاسم يخصه أشياء يعتبر بها، منها أن يقال: أن الاسم ما جاز أن يخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، وقام بكر. والفعل: ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقوم وقام أخوك، فيكون حديثا عن الأخ، ولا يجوز أن تقول: ذهب يقوم ولا يقوم يجلس. الحروف: ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبرا عن: من، وإلى» .وسيزيد من شرح الحرف بتوظيفه تقنية الإبدال بينه وبين الاسم؛ حيث يقول(الأصول في النحو، ج1،ص.40): «الحرف مالا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، ألا ترى أنك لا تقول إلى منطلق كما تقول: الرجل منطلق، ولا عن ذاهب، كما تقول: زيد ذاهب ولا يجوز أن يكون خبرا، لا تقول عمرو إلى ، ولا بكر عن، فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبرا».

يقوم تحديد أصناف الكلم عند ابن السراج بناء على قيم وسلمية إخبارية أو خبرية وليس على سلمية وقيم تمكنية ؛ فالاسم هو [+ مخبر عنه: + خبر] والفعل هو [+ مخبر عنه : - خبر] ، والحرف [- مخبر عنه : - خبر]. ويعتبر هذا التحديد بهاته المواصفات المقولية التحديد الأبرز عند ابن السراج ؛لأنه سيمهد الطريق أمام نظرية النحو كي تستقبل نظاما نحويا ذا طبيعة مقولية دلالية، وعدم الاشتغال وفق نظام نحوي خالص مستقل؛ حيث سيترعرع هذا النظام الدلالي في أحضان نظرية ابن السراج، ويتفرع ويمتد حتى يقتسم مع النظام النحوي كل البنيات، والمستويات، والمكونات، ليشتغلا معا في تكامل وتناظر. لكن لا يتحقق ذلك إلا باستحضار التحديد التركيبي لأقسام الكلم.

*** التحديـــد التركيبـــي لأقســـام الكلـــم**

يقوم هذا التحديد عند ابن السراج على أسس تركيبية محضة تتمثل في مدى قدرة نوع من أنواع الكلم على الائتلاف مع نفسه أو مع غيره في الحصول على الكلام. وفي ذلك يقول(الأصول في النحو، ج1،صص.40-41): «والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، لو قلت "أمن"، تريد ألف الاستفهام و"من" التي يجر بها لم يكن كلاما، وكذلك لو قلت: ثم قد تريد "ثم" التي للعطف وقد، التي تدخل على الفعل لم يكن كلاما، ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام لو قلت: أيقوم ولم تجد ذكر أحد ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلاما ولا يأتلف أيضا منه مع الاسم كلام لو قلت: "أزيد" كان كلاما غير تام فأما "يا زيد" وجميع حروف النداء فتبين استغناء المنادى بحرف النداء وما يقوله النحويون: من أن ثم فعلا يراد، تراه في باب النداء إن شاء الله. والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة الاسم والفعل والحروف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: الله إلهنا، ويأتلف الاسم والفعل نحو قام عمر، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف، فقد بان فروق ما بينهما».

فهو يحدد أصناف الكلام كما ورد في النص السابق على أسس تركيبية محضة تتمثل: في قدرة الاسم على الائتلاف مع الاسم والحصول (على كلام)، وقدرته كذلك على الائتلاف مع الفعل لتركيب الكلام، بينما الحرف سواء ائتلف مع الفعل أو ائتلف مع الاسم لا يتركب من ذلك الكلام. حيث يلخص هذا الجدول مقتضيات العلاقة التركيبية بين أنواع الكلم.

الائتلاف / أصناف الكلم	الاسم	الفعل	الحرف
الاسم	كلام	كلام	–
الفعل	كلام	–	–
الحرف	–	–	–

لقد وقفنا عند هذا الباب من أبواب ابن السراج؛ لأنه سيؤثر على مجرى النظرية النحوية بعده؛ ليصبح بابا تركيبيا محضا وليس نحويا، وستستوي معه النظرية استواء خاصا؛ حيث ستشتغل وفق نظام التركيب، وليس وفق نظام المواضع؛ إذ أن التركيب يولد الوظائف النحوية الدلالية

والمواضع تولد الحالات الإعرابية[1] . إن هذا التحديد التركيبي لا يكتمل بدوره إلا بالتحديد الأنطولوجي لأنواع الكلم ؛ لأن التحديد الأول يقتضي التحديد الثاني باعتبار أن التركيب موجب للتغيير مما يستلزم معرفة أنواع الكلم القابلة للتغيير وغير القابلة للتغيير.

*** التحديـــد الأنطولوجي الدلالـــي لأقســـام الكلـــم**

يقوم هذا التحديد على مدى قابلية نوع من أنواع الكلم للتغيير أو عدم قابليته ، ويكون ذلك التغيير لفروق ومعان قد تكون إفرادية وقد تكون تركيبية؛ فالكلمة أصبحت مع ابن السراج في منزلة الشيء الموجود؛ منه ما يتغير ومنه ما لا يتغير. وكأننا في مجال الموجودات القابلة للتغيير. وهذا دليل على تداخل علم النحو مع علم الوجود أو الأنطولوجيا وتفاعلهما وتشاكلهما معا؛ ليكون بذلك ابن السراج هو أول ناطق رسمي بتداخل وتفاعل وتكامل النظام النحوي المعرفي الأصيل وهاته الأنظمة المعرفية المجاورة للنحو والمحاقلة له.

قال ابن السراج (الأصول في النحو، ج1، ص.43-44): «اعلم أنه إنما وقع التغيير من هذه الثلاثة في الاسم والفعل دون الحرف لأن الحروف أدوات تغير ولا تتغير، فالتغيير الواقع فيهما على ضربين: أحدهما تغيير الاسم والفعل في ذاتهما وبنائهما، فيلحقهما من التصاريف ما يزيد الاسم والفعل ونضد[2] حروف الهجاء التي فيهما عن حاله. وأما ما يلحق الاسم من ذلك، فنحو التصغير وجمع التكسير، تقول: في تصغير حجر، حجير، فتضم الحاء وكانت مفتوحة وتحدث ياء ثالثة فقد غيرته وأزلته من وزن فعل إلى وزن فعيل وتجمعه فتقول أحجار فتزيد في أوله همزة و لم تكن في الواحد وتسكن الحاء وكانت متحركة وتزيد ألفا ثالثة فتنقله من وزن فعل إلى وزن أفعال وأما ما يلحق الفعل فنحو: قام، ويقوم، وتقوم، واستقام، وجميع أنواع التصريف لاختلاف المعاني.

والضرب الثاني من التغيير، هو الذي يسمى الإعراب وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما نحو قولك: هذا حكم، وأحمر، ورأيت حكما وأحمر، ومررت بحكم وأحمر، وهذان حكمان، ورأيت حكمين وهؤلاء حكمون ورأيت حكمين ومررت بحكمين وهو يضرب، ولن يضرب، و لم يضرب، وهما يضربان، ولن يضربا، و لم يضربا، وهم يضربون، ولن يضربوا، و لم يضربوا، ألا ترى أن "حكما ويضرب لم يزل من حركاتهما وحروفهما شيء فسموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروق ومعان تحدث إعرابا وبدأوا بذكره في كتبهم، لأن حاجة الناس إليه أكثر، وسموا ماعدا هذا مما لا يتعاقب آخره بهذه الحركات والحروف مبنيا».

يشكل هذا النص مدخلا نظريا قويا لنظرية بدأت تتجذر في النظام النحوي من بدايته إلى نهايته؛ حيث يحدد ابن السراج من خلال هذا النص أصناف الكلم إلى صنفين لا ثالث لهما: صنف لا يقبل التغيير وصنف يقبل التغيير، محددا

[1] - التركيب يكون بالإسناد؛ فهذا الأخير تتقوم به العمدة والفضلة، إذ بمجرد ما ينعقد الكلام تحصل العمدة، بينما تتمتع الفضلة بوجود بالقوة، فهي من مشتقات العمدة، فالتركيب يولد الأحوال من العمدة والفضلة، والمواضع تولد الرفع والنصب والجر أي الحالات الإعرابية.

[2]- النضد من صفات الأجسام الموجودة في الطبيعة.

الصنف الأول في الحروف، والصنف الثاني في الاسم والفعل، ليعود بعد ذلك إلى تحديد أنواع التغيير التي تطال كلا من الاسم والفعل والمعاني التي تلحقها جراء هذا التغيير ومحله . حيث حصر ذلك في ضربين هما :الضرب الأول الذي يقول فيه ابن السراج كما ورد في نصه السابق: فالتغيير الواقع فيهما على ضربين أحدهما تغيير الاسم والفعل في ذاتهما وبنائهما؛ فيلحقهما من التصاريف ما يزيل الاسم والفعل ونضد حروف الهجاء التي فيهما عن حاله. و الضرب الثاني: هو الذي يسمى الإعراب وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما. يربط ابن السراج، إذن، على مستوى تغيير الأسماء والأفعال في ذاتها ربطا قويا بين التغيير والذات والحال؛ حيث يحدث التغيير؛ فيتغير حال الذات شارحا ذلك بقوله: فالتغيير الواقع فيهما على ضربين: أحدهما تغيير الاسم والفعل في ذاتهما وبنائهما فيلحقهما من التصاريف ما يزيل الاسم والفعل ونضد حروف الهجاء التي فيهما عن حاله. باعتبار أن التغيير هو إزالة نضد الحروف وترتيبها على مستوى ذات الفعل والاسم عن حاله الأولى. ويمكن توضيح ذلك بالخطاطات التالية:-

الاسم = ذات = بناء = نضد الحروف، (الحال الأولى) + التغيير = الحال الثانية .

الفعل = ذات = بناء = نضد الحروف، الحال الأولى + التغيير = الحال الثانية.

فالتغيير الأول يقع على مستوى الذات والبنية لينقلها من حال إلى حال لتكتسب البنية الجديدة معاني جديدة .لكن تلك المعاني فهي معان إفرادية تقتضب بالضرورة معني مركبة ؛ لأن المفرد أصل للمركب.

*** الربط بين التغيير والإعراب والذات في الضرب الثاني**

إذا كان التغيير الأول يقع على مستوى بنية وذات الاسم والفعل معا ؛فيكسبهما حالا جديدة، فإن التغيير الثاني يقع مباشرة بعد التغيير الأول، وعلى أساسه؛ أي عندما يتحول كل من الاسم والفعل من حال إلى حال بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما يلحقهما الإعراب، أي أن التغييرين مترابطان ومتلازمان ومتكاملان؛ وإن كانا يبدوان منفصلين؛ فالتغيير الأول يتركز على المفردات صرفا وصرفا تركيبيا، ويمهد للتغيير الثاني الذي تخضع له المركبات الخاضعة لقانون التركيب الإسنادي. وذلك يتطلب تحديد أنواع المعاني التي يحدثها الضربان معا ومحلها.

*** المعاني التي يحدثها التغيير**

إن التغييرات التي تلحق الفعل والاسم، بالنسبة للتغيير الأول هي معان صرفية وصرف تركيبية؛ حيث يقول ابن السراج: وجميع أنواع التصريف لاختلاف المعاني ممثلا بذلك للاسم بالتصغير وجمع التكسير، وللفعل بقام، ويقوم، وتقوم، واستقام. أما بالنسبة للتغيير الثاني؛ فإنه يحدث ويقع لفروق ومعان هي الإعراب.

*** محل التغيير في الضرب الأول**

محل التغيير في الضرب الأول هو ذات الفعل أو الاسم وبنيتهما؛ حيث يحدث تغيير على مستوى نضد الحروف وترتيبها ؛فيتغير حال الذات من حال إلى أخرى التي تتغير بتغير الوزن، وذلك لا يكون إلا لمعان إما صرفية أو صرف تركيبية.

التغيير← الذات ← الحال ← المعاني

فالتغيير يطال الذات كبنية، فيغير ترتيب حروفها ووزنها لتصبح على حال جديدة التي تحدث معاني جديدة، إذ يكون التغيير من حال إلى حال التي بدورها تنقل الاسم أو الفعل من معنى إلى معنى.

*** محـــل التغييـــر فـــي الضـــرب الثانـــي**

أما بالنسبة للضرب الثاني: فالتغيير لا يحصل إلا بعدما يحصل التغيير الأول ويستوي الفعل والاسم استواء كاملا ودخولهما في علاقة تركيبية فيتميز العامل من المعمول ؛ فحينئذ يلحقهما الإعراب. إلا أن ابن السراج يؤكد في هذا النص بأن التغيير الثاني يقع لفروق ومعان تحدث وهي الإعراب. إن قدرة ابن السراج في التجديد تبدأ مع نظرية الكلمة بقدر ما تبدأ مع نظرية النحو؛ حيث خضعت هاته الأخيرة إلى التغيير والتعديل الذي يرجع الفضل فيه إلى الكيفية التي حدد بها الكلمة. وكذلك لا يكتمل هذا التحديد إلا بالتحديد المنطقي لأنواع الكلم لأن بهذا التحديد نميز بين المعاني الإفرادية والمعاني التركيبية الإعرابية. الفارابي:(المنطق، ج،1، وشرح العبارة لأرسطو).

*** التحديـــد المنطقـــي لأصنـــاف الكلـــم**

يقوم هذا التحديد على التمييز بين المعاني المفردة والمعاني المركبة، فما كان يدل على معنى مفرد فهو اسم وما كان يدل على معنى مركب فهو فعل.

*** تحديـــد الاســـم**

يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.36): «الاسم ما دل عل معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا أو غير شخص فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة». فهو ينطلق مما هو مفرد لتمييز الاسم عن الفعل، مقسما الاسم بحسب معناه الإفرادي إلى اسم عين واسم معنى, بحيث أورد أسماء الأعيان نكرة وأسماء المعاني معرفة. مبررا اعتمادها على المعنى الإفرادي احترازا من أن يختلط الاسم بالفعل حيث يقول: وإنما قلت ما دل على معنى مفرد، لأفرق بينه وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان. وذلك الزمن إما ماض وإما حاضر، وإما مستقبل.

*** تحديـــــد الفعـــــل**

إذا كان الاسم عند ابن السراج يدل على معنى مفرد، فإن الفعل يدل عنده على معنى مركب؛ حيث يحدد الفعل قائلا(الأصول في النحو، ج1،ص.38-39): «الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل وقلنا: "وزمان" لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط. فالماضي كقولك "صلى زيد" يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر نحو قولك : "يصلي" يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر والمستقبل نحو "سيصلي" يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل. ».

إن تحديد الاسم والفعل بناء على كون الأول لا يحتمل إلا معنى مفردا سواء كان ذلك المعنى زمانا أو غير زمان، والفعل يدل على معنى مركب يشمل المعنى والزمن. فهو يدل في الأصل على أن ذلك التحديد على معايير منطقية محضة ؛باعتبار أن المنطق هو الذي يقسم الألفاظ تقسيما بحسب المعنى الإفرادي أو المعنى المركب تمهيدا للربط بينها في العبارة ؛إذ أن الفعل بمعناه المركب يصبح المحمول الرابطة

والاسم بمعناه المفرد يصبح الموضوع في القضية، وإذا كانت هذه الأخيرة مشكلة من موضوع ومحمول (اسم + اسم) أو (اسم + فعل)(ابن سينا ، الشفاء، العبارة).

*** تحديـــــد الحـــــرف**

بعدما صنف الحرف تصنيفا سلبيا على المستوى المقولي والتركيبي معا، نظرا لكونه لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم ولا يجوز أن يكون خبرا، ويأتلف منه مع باقي الأصناف كلاما سيخصص ابن السراج له بابا مستقلا به سماه(الأصول في النحو، ج1،ص.42) "باب مواقع الحروف". حيث سيحدده بشكل يزدوج فيه ما هو نحوي بما هو منطقي، وما يهمنا نحن في هذا المقام هو التحديد المنطقي؛ يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.42): «واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع، إما أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل أو الفعل وحده مثل سوف أو ليربط اسما باسم، جاءني زيد وعمرو، أو فعلا بفعل أو فعلا باسم أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائدا».

فالحرف لما عجز أن يكون خبرا أو مخبرا عنه، وأن يؤلف كلاما مع الفعل والاسم، أصبح يقوم بدور الرابطة لتنتظم عندنا على المستوى المنطقي رابطتان، رابطة مشتقة من الفعل باعتبار معناه المركب ورابطة لفظية يمثلها الحرف. حيث يستعرض ابن السراج الصور الكلامية التي يحضر فيها الحرف كرابطة وهي كالتالي:-

ربطه اسما باسم : جاءني زيد وعمر، فالواو ربطت بين زيد وعمر.

ربطه فعلا بفعل : قام وقعد، أكل وشرب .

ربطه فعلا باسم : مررت بزيد، مضيت إلى عمرو.

ربطه جملة بجملة : إن يقم زيد يقعد عمر.

إن توظيف ابن السراج للحرف كرابطة بين عناصر الكلام وتحديده للفعل بكونه ما دل على معنى مركب، والاسم ما دل على معنى مفرد يأتي في إطار الإعداد والتخطيط لنظرية نحوية بديلة محاقلة للنظرية الأولى هي نظرية الرابطة ؛حيث سيصبح كل شيء في البنية النحوية رابطة وليس موضعا، فالعامل سيتحول بدوره من مؤثر إلى رابطة والإسناد سيصبح رابطة، بل سينتقل النظام النحوي من نظام ينفصل فيه الإسناد عن العامل، وتستقل وتنفصل المواضع عن ما هو دلالي وما هو كلمي إلى نظام يتمفصل فيه الإسناد والعمل، ويلتحم فيه المعنى بالإعراب وتتصل فيه الذات بالحال وفق مبدأ ازدواجية الرابطة الإسنادية والعاملية (الجرجاني، المقتصد)؛ ليتربع على عرش النظرية النحوية نظامان متشاكلان متناسبان متكاملان هما : نظام يولد الحركة الإعرابية، وهو العامل ونظام يولد الإعراب وهو الإسناد، ومعلوم أن الإعراب معنى والحركة الإعرابية شكل ؛ أي أن النظام النحوي سينفلق إلى ما يولد المعنى الإعرابي كالفاعلية والمفعولية والإضافة وهو الإسناد، وإلى ما يولد الحركة الإعرابية وهو العامل. وهذا النظام الأخير سوف لن يستقيم أمره وتتحدد طبيعته وتكتشف حقيقته إلا بعد معرفة الخصائص النحوية لأنواع الكلم.

*** التحديـــد النحـــوي لأقســـام الكلـــم**

*** تحديـــــد الاســـــم**

يقوم هذا التحديد على أسس شكلية؛ حيث يستجيب الاسم للبعض منها ولا يستجيب للبعض الآخر؛ يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.37) «والاسم

قد يعرف أيضا بأشياء كثيرة، منها دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو: الرجل، والحمار، والضرب، والحمد، فهذا لا يكون في الفعل، ولا تقول: اليقوم، ولا اليذهب. ويعرف أيضا بدخول حرف الخفض عليه نحو: مررت بزيد وبأخيك وبالرجل، ولا يجوز أن تقول: مررت بيقوم ولا ذهبت إلى قام. ويعرف أيضا بامتناع قد وسوف من الدخول عليه، ألا ترى أنك لا تقول: قد الرجل ولا سوف الغلام، إلا أن هذا ليس خاصا بالاسم فقط».

يحدد ابن السراج الاسم في هذا النص بمحددات شكلية كسوابق على الاسم وهي: "ال" للتعريف: رجل + ال ⟵ الرجل. حمار + ال ⟵ الحمار، وحرف الخفض :مررت ب + زيد ⟵ مررت بزيد. كما يحدد الاسم عند ه تحديدا باللواحق النحوية كعلامات له وهي: الوصف والإضمار، حيث ما كان موصوفا ومضمرا فهو الاسم. يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.38): «والاسم أيضا ينعت والفعل لا ينعت، وكذلك الحرف لا ينعت تقول: مررت برجل عاقل، ولا تقول: يضرب عاقل، فيكون العاقل صفة ليضرب». والاسم يضمر ويكنى عنه، تقول: زيد ضربته والرجل لقيته، والفعل لا يكنى عنه فتضمره، لا تقول: يقوم "ضربته" و"لا أقوم تركته" إلا أن هذه الأشياء ليس يعرف بها كل اسم، وإنما يعرف بها الأكثر...».

يستحضر ابن السراج ،إذن، باقي أصناف الكلم وهي الفعل والحرف عند تحديده للاسم بهاته اللواحق النحوية المتمثلة في الوصف والإضمار؛ إذ أن الفعل والحرف لا يضمران ولا يوصفان بخلاف الاسم الذي يضمر ويقبل أن يوصف بصفة. فكيف ذلك؟

*** تحديـــــد الفعـــــل**

يحدد ابن السراج الفعل تحديدا يقوم على ثلاثة معايير متضافرة هي: المعنى والزمن والاشتقاق من المصدر. حيث يقول (الأصول في النحو، ج1،ص.37): «ومع ذلك أن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل». فالفعل يحدد بمعنى مقترن بزمان الذي وصفه ابن السراج بزمان محصل يشمل الماضي والحاضر والمستقبل. تأكيدا منه على أن الزمان يستفاد من الفعل حقيقة ومطابقة ولفظا. أي من وزنه وصيغته الملتحمة بالحروف، ولا يحدد عرضا كباقي المشتقات؛ حيث تشتمل على زمان ولكن غير محصل من بنيتها مباشرة.

أما بالنسبة للاشتقاق؛ فإن الفعل يشتق من المصدر ويوزن ويصاغ لزمن معين؛ يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.40): «وجميع الأفعال مشتقة من الأسماء التي تسمى مصادر كالضرب والقتل والحمد، ألا ترى أن حمدت مأخوذ من الحمد، وضربت مأخوذ من الضرب، وإنما لقب النحويون هذه الأحداث مصادر، لأن الأفعال كأنها صدرت عنها. تنتسب الأفعال على مستوى مادتها وحروفها إلى المصادر؛ حيث تشتق منها وتتشكل بأنواع الصور حسب الزمان والوظائف النحوية؛ أي أن الفعل سينتظم انتظاما صرفا تركيبيا عند اشتقاقه من المصدر؛ إذ تدل حروفه المرتبة على حدثه وتدل صيغته على الزمن والوظيفة النحوية أو الدلالية. وهذا مت يفتقده الحرف.

*** تحديـــد الحـــــرف**

إن تحديد الحرف عند ابن السراج غلب عليه التحديد الدلالي المنطقي، وليس التحديد النحوي، أي أن الحرف سيطرد من النحو كصناعة لفظية ليلتحق بالمنطق كصناعة معنوية؛ حيث إذا تفحصنا كيفية تحديد الحرف من طرف ابن السراج؛ فإننا سنجد هذا التحديد يأخذ أبعادا دلالية منطقية أكثر منها نحوية؛ إذ يقول: في تحديده في المرحلة الأولى(الأصول في النحو، ج1،ص.37) «مالا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبرا نحو: من، إلى».

وفي المرحلة الثانية يحدده بقوله(الأصول في النحو، ج1،ص.40-41): «والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، لو قلت "أمن" تريد ألف الاستفهام ومن التي يجرها لم يكن كلاما، وكذلك لو قلت: ثم، قد تريد ثم... ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام [...] ولا يأتلف منه مع الاسم كلام...».وفي المرحلة الثالثة يصفه بقوله(الأصول في النحو، ج1،ص.42): «واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع، إما أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل أو الفعل وحده مثل سوف أو ليربط اسما باسم..».

حيث يشرح معنى الدخول هنا بقوله(الأصول في النحو، ج1،ص.42): «أما دخوله على الاسم وحده، فنحو لام التعريف إذا قلت الرجل، والغلام فاللام أحدث معنى التعريف...». ليتوج ذلك في المرحلة الرابعة بقوله(الأصول في النحو، ج1،ص.43): «في باب ذكر ما يدخله التغيير من هذه الثلاثة، وما لا يتغير منها. اعلم أنه إنما وقع التغيير من هذه الثلاثة في الاسم والفعل دون الحروف، لأن الحروف أدوات تغير ولا تتغير».

حيث وصف ابن السراج الحروف بأنها لا تقبل التغيير ولا تتغير؛ لأنها أدوات تغير ؛أي أن الحروف بحسب ذلك هي أدوات؛ أي آلات يغير بها الاسم والفعل والكلام؛ لنستشف من هنا أن الكلمات عند ابن السراج منها ما هو جسم ومنها ما هو آلة، إذ أن ما كان جسما يقبل التغير ومن لم يكن كذلك فهو آلة تسلط على هذه الأجسام فتغيرها.

إن هذه الازدواجية المنطقية الوجودية الغالبة على ما هو نحوي في تحديد الحرف، ستنقل الحرف من مجال النحو إلى مجال المنطق والعلم الفيزيائي، ليستوي الحرف بذلك استواءين استواء رابطيا منطقيا، واستواء أداتيا وآليا. فهو يربط بين عناصر الكلم، ويغير محلاتها ومعانيها بما يحدث فيها من معان جديدة؛ إذ أصبحنا هنا أمام آلة تسلط على محل بالجسم فتغيره محدثة بذلك معنى جديدا.

إن تحديد ابن السراج لأصناف الوحدة النحوية، قد انطلقت من أطر دلالية ومنطقية ومقولية ونحوية،[3] وجاء استجابة للبحث عن موطئ قدم للنظام الدلالي في النظام النحوي، وكي يتحقق ذلك كان لزاما على ابن السراج أن يعيد بناء عناصر الكلم- باعتبارها كانت تحدد عند سيبويه

[3]- الأطر الدلالية [العمدة تقتضي الرفع، والفضلة تقتضي النصب = الإخبار]. أي أن الإخبار الأصلي يولد الرفع والإخبار الزائد يولد النصب.

-الأطر المنطقية: الأطر المقولية [+ مخبر عنه؛ مخبر]، + [رابطة].
-تصنيف الكلم [معنى مفرد، + معنى مركب (رابطة)].
-الأطر النحوية [+الإعراب؛ + الإضمار / - الوصف].

وتصنف بناء على استجابتها أو عدم استجابتها للبنية الموضعية والعاملية- بناء مقوليا دلاليا منطقيا وجوديا ، بإقحام ما هو دلالي ،ومنطقي، ووجودي في نظرية الكلمة موظفا في ذلك محاور أساسية وهي الإخبار والمعنى المفرد والمركب والتغيير، مما سيمهد لنظرية مقولية في الكلم. تزخر بنفحة مقولية دخيلة ستلقي بظلالها على البنيان النظري للنظام النحوي الأصيل الذي سيدخل في تجاذب وتقاطب وتفاعل مع النظام المنطقي االمجاور والمحاقل لعلم النحو والمتداخل المتكامل معه؛ إذ سيعمد ابن السراج إلى التجديد على مستوى المقولات النحوية من أجل التجديد على مستوى النظرية النحوية التي سيحافظ على هيكلها الخارجي عن طريق احتفاظه بالموضع و"البناء على"، والتغيير من آليات اشتغالها الداخلية بإقحام الإسناد ومنحه دورا نحويا دلاليا في توجيه النظام النحوي واستواء عرشه على أطر وكيانات جديدة تحد من سلطة الموضع و"البناء على" وتوسع من دور الإسناد وما يوجبه من المعاني النحوية كالجملة والفضلة. وهذا ما سنفصله في المستويين النحوي والدلالي معا عنده.

*** محـــاور النظـــام النحـــوي**

لقد شيد ابن السراج نظامه النحوي على أسس شكلية مرتبا أبوابه ترتيبا عامليا ومعموليا؛ لينتظم وفق نظام من العوامل والمعمولات ،والهوامل و المهمولات؛ يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.55): «أنا أتبع هذا الذي ذكرت من عوامل الأسماء والأفعال والحروف، بالأسماء المفعول فيها، فنبدأ بالمرفوعات ثم نردفها المنصوبات ثم المخفوضات، فإذا فرغنا من الأسماء وتوابعها وما يعرض فيها ذكرنا الأفعال وإعرابها». لقد رتب؛ إذن؛ ابن السراج نظامه النحوي ترتيبا وفق نظام العوامل ونظام المعمولات بشكل متسلسل بدءا من المرفوعات ومرورا بالمنصوبات ووصولا إلى المجرورات؛ حيث ظل وفيا لنظرية الحالات الإعرابية بلمسة شكلية محضة موغلة في الشكلانية وذلك من خلال التضحية بالموضع لصالح العلامة الإعرابية الشكلية، وتراجع "البناء على" والعامل في بسط نفوذهما على المواضع الإعرابية؛ إذ يرتبط المفهومان السابقان بالموضع ارتباطا صميميا تلازميا؛ بل يمكن القول إن النحو عند سيبويه ما هو إلا مواضع تشغلها الأسماء فتبنى على عواملها فتسمها هاته الأخيرة إعرابيا؛ حيث رغم ذكر ابن السراج لمفهوم الموضع مرات عديدة، وتوظيفه في مناسبات متعددة لم يحتفظ له بدوره النحوي الإجرائي، ومضمونه المعرفي المجرد المتعالي، وبقدرته النظرية في تنظيم أبواب النحو والحالات الإعرابية، بل تراجع دوره وانحسر تأثيره وفقد قيمته الموضعية العميقة لصالح ما هو شكلي محض، وهذا سيؤثر على مفهوم **"البناء على"** والعمل باعتبارهما مفهومين يترابطان مع الموضع ترابطا نحويا عضويا؛ إذ لا قيمة **"للبناء على"** بدون موضع ولا أهمية للعمل بدون علاقة نحوية بنائية ؛بل لا وجود للنحو بدون الموضع و"البناء على" والعمل، لكن ما يثير السؤال في غمرة تحجيم دور الموضع من طرف ابن السراج كما سنرى هو سر احتفاظه ب"البناء على" في الاستدلال على العاملية والمعمولية، وهل بقي "البناء على" محتفظا بقيمته النظرية والإجرائية في ظل وافد دلالي جديد دخيل يملك من القوة النظرية والإجرائية ما تتحدد به المستويات الإعرابية الدلالية، وهل نتصور مستقبلا "للبناء على" في ظل هذا التحول الجذري والعميق للنظام النحوي من نظام للمواضع و"البناء على" والحالات الإعرابية إلى نظام نحوي دلالي يتكامل فيه ما هو نحوي متمثل في العامل، وما

هو دلالي متمثل في الإسناد، لتوليد مخرجات جديدة نحوية ودلالية معا من طبيعة هذين النظامين وليس من طبيعة نحوية خالصة واحدة. طبعا هذا لن يتحدد إلا بالنظر في أسس النظام الإعرابي.

*** أســـس النظـــام الإعرابـــي**

*** الإعـــراب تغييـــر**

يحدد ابن السراج الإعراب على ما يستجيب للتغيير أو عدمه من الأسماء والأفعال والحروف؛ حيث ما يقبل التغيير فهو معرب، وما لا يقبل التغيير فهو مبني، والذي يتغير من ذلك هو الاسم المعرب والفعل المعرب، والذي لا يتغير هو الحرف والفعل المبني، والأسماء المبنية؛ يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.44): «والضرب الثاني من التغيير هو الذي يسمى الإعراب وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما نحو قولك: هذا حكم وأحمر ورأيت حكما وأحمر ومررت بحكم وأحمر، وهذان حكمان ورأيت حكمين وهؤلاء حكمون ورأيت حكمين ومررت بحكمين، وهو يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب، وهما يضربان، ولن يضربا، ولم يضربا، وهم يضربون، ولن يضربوا ولم يضربوا، ألا ترى أن "حكما ويضرب" لم يزل من حركاتهما وحروفهما شيء فسموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروق ومعان تحدث إعرابا. وبدأوا في ذكره في كتبهم، لأن حاجة الناس إليه أكثر، وسموا ما عدا هذا مما لا يتعاقب آخره بهذه الحركات والحروف مبنيا».

لقد وصف ابن السراج الإعراب، بأنه تغيير يلحق أواخر الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما، ونضد حروفهما، حيث يتجلى هذا التغيير، كما ختم بذلك نصه فيما يتعاقب على الأواخر من الحركات والحروف. ويلحق الإعراب عند ابن السراج الاسم المفرد السالم المتمكن، ومحله أواخر الاسم، مشروطا بتغيير الحروف الأخيرة والحركات التي تلحقها ليميز بين الحالة الإعرابية والأثر الإعرابي لهذه الحالة؛ يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.45): «الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن وأعني بالتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعرابا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعا فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبا، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضا وجرا، هذا إذا كن بهذه الصفة نحو قولك: هذا زيد يا رجل، ورأيت زيدا، ويا هذا، ومررت بزيد، ... ألا ترى تغييرا لداله واختلاف الحركات التي تلحقها». فالإعراب تغيير الحروف الأواخر من حالة إلى حالة، حيث كل حالة مقترنة مصاحبة لعلامة إعرابية أو أثر إعرابي ينتج عنه معنى إعرابي.

*** الإعـــراب معنـــــى**

الإعراب عند ابن السراج معنى، وليس لفظا، فاختلاف وتغير الأواخر يكون لفروق ومعان تتعاقب على الاسم المعرب، وهذا ما يجليه بقوله (الأصول في النحو، ج1،ص.44): «... فسموا هذا الصنف الثاني التغيير الذي يقع لفروق ومعان تحدث إعرابا، وبدأوا بذكره في كتبهم، لأن حاجة الناس إليه أكثر، وسموا ما عدا هذا مما لا يتعاقب آخره بهذه الحركات والحروف مبنيا». فالإعراب تغيير واختلاف يحدث استجابة لاختلاف المعاني المتعاقبة على أواخر

الكلمة؛ حيث كلما تغيرت حال الاسم تغير معها المعنى الإعرابي، وكلما تغير المعنى الإعرابي تغيرت معه العلامات الإعرابية. مما يقتضي معرفة السبب المحدث لتلك المعاني الإعرابية.

*** تراجـــع قيمـــة الموضـــع**

يبدو أن ابن السراج قد وظف الموضع في نظامه النحوي بغزارة، بشكل يشمل كل الأبواب النحوية، مما يجعل الباحث يتماهى معه، ويظن أنه قد احتفظ لهذا المفهوم بثرائه النظري، وقوته الإجرائية كما كانت عند سيبويه، لكن مع المقارنة بين النصوص وفحص أبعاد هذا المفهوم النظرية والإجرائية يتبين أنه وظفه بطريقة شكلية أفرغته من مضمونه النحوي العميق، وللتدليل على ذلك نستعرض نصين لابن السراج؛ حيث يحضر الموضع في النص الأول مقترنا بالإعراب، بينما في النص الثاني يتراجع الموضع لحساب الإعراب. وفي ذلك يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.50): «فالأسماء تنقسم قسمين: أحدهما معرب والآخر مبني، فالمعرب يقال له: متمكن وهو ينقسم أيضا على ضربين: فقسم لا يشبه الفعل وقسم يشبه الفعل، فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن متصرف يرفع في موضع الرفع، ويجر في موضع الجر، وينصب في موضع النصب، وينون».

يبدو من هذا النص أن الموضع يحضر بكل مفاصله النظرية وتفاصيله الإجرائية في النظام النحوي عند ابن السراج ؛ حيث كل الحالات الإعرابية التي تعتري الاسم تظل محكومة بالمواضع لكن بمجرد استحضار النص الثاني تغيب تلك الرؤية والصورة وتحضر صورة أخرى للموضع. إذ يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.61): «لأنا إنما نعترف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعراب، فإذا ظهر الإعراب فلا مطلوب»؛ لقد فقد الموضع مع ابن السرج قيمته الموضعية العميقة التي تحثو على كل مستويات النظام النحوي ليصبح دوره استثنائيا عند غياب العلامة الإعرابية، أي أن الأولوية أصبحت من نصيب المعنى الإعرابي أكثر من الموضع الإعرابي الذي يولد ذلك المعنى، وهذا إيذان بتحول جذري وعميق سيصيب نظرية النحو في أسسها العميقة المبنية على المواضع، بشكل تدريجي وتصاعدي تتراجع فيه نظرية المواضع لصالح نظرية الأحوال الإعرابية أو المعاني الإعرابية التي بدورها ستظهر مع الجرجاني (المقتصد)وتتنامى ،وتتطور، وتتبلور في مستواها الأول المتشكل من الفاعلية والمفعولية والإضافة مع باقي النحاة، لتنتظم انتظاما هرميا في مستواها الثاني مع الأستراباذي بشكل تتولد المعاني الإعرابية السالفة الذكر عن المعاني الإعرابية الأولى وهي: العمدة والفضلة والمضاف إليه(شرح الكافية).

*** تراجـــع دور "البنـــاء على" لصـــاح الإسنـــاد**

يتخذ "البناء على" دورا ترتيبيا في النظام النحوي عند سيبويه، أي أن المبني عليه قبل المبني ويحضر في جملة "الفعل والفاعل" وجملة "المبتدأ والخبر" كإطار يشتغل ضمنه العمل، إلا أن حضوره في الجملة الأولى يختلف عن حضوره في الجملة الثانية. حيث سنستعرض النصوص أولا، ثم بعد ذلك نستخرج الصورة التي يحضر بها في كلتا الجملتين.

*** "البنـــاء على" فـــي الجملـــة الفعليـــة**

يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.72-73): «الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، ويجعل الفعل حديثا عنه

مقدما قبله كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك جاء زيد، ومات عمرو، وما أشبه ذلك، ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم، لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء، وإنما قلت على الفعل الذي بني للفاعل، لأفرق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول، إذ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا "ضرب" للفاعل مفتوح الفاء، و"ضرب" للمفعول مضموم الفاء مكسور العين».

يوظف ابن السراج مفهوم "البناء على" بصورة يحافظ على مضمونه المعرفي كما هو عند سيبويه ؛أي أن الجملة الفعلية تنتظم انتظاما بنائيا وفق علاقة بنائية تربط بين المبني عليه والمبني، ثم تنتظم انتظاما عامليا؛ حيث إن المبني عليه يعمل في المبني. حيث يوضح الجدول التالي ذلك .

الفعل ←		الفاعل
علاقة		
المبني عليه ←		المبني
بنائية		
علاقة		
العامل ←		المعمول
عاملية		

لكن رغم ذلك نلحظ أنه قد تم ترجيح كفة المحدث عنه والحديث على الموضع الأول في الجملة الفعلية؛ لترتب عناصرها ترتيبا إسناديا بدل الترتيب الموضعي؛ باعتبار أن الفاعل في النظام الموضعي يحتل الرتبة الموضعية الأولى في الجملة.

*** "البناء على" في الجملة الاسمية ونظريـــة الترافـــع**

يحضر "البناء على" في الجملة الاسمية عند ابن السراج في إطار الإسناد، أي أن "البناء على" أصبح محكوما بالإسناد بعدما كان محكوما بالموضع؛ لينعكس ذلك على العامل باعتباره تابعا "للبناء على" أثناء العمل في معمولاته. لقد طوع ابن السراج مفهوم "البناء على" بشكل يخدم نظرية الترافع بين المبتدأ والخبر الكوفية ؛ حيث يقول(الأصول في النحو، ج1،ص.52): «الاسم يعمل في الاسم على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: «أن يبنى عليه اسم مثله أو يبنى على اسم، ويأتلف باجتماعهما الكلام ويتم، ويفقدان العوامل من غيرهما نحو قولك: عبد الله أخوك، فعبد الله مرتفع بأنه أول مبتدأ فاقد للعوامل، ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثا عنه، وأخوك مرتفع بأنه الحديث المبني على الاسم الأول المبتدأ».

يصور هذا النص صورة الترافع بين المبتدأ والخبر وفق علاقة بنائية في الظاهر، ووفق علاقة إسنادية في الباطن، أي أن الإسناد هو الذي أصبح يتحكم في المعاني الإعرابية وليس "البناء على"؛ باعتبار كما ورد في النص أن المبتدأ (عبد الله) مرتفع ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثا عنه، والخبر (أخوك) مرتفع بأنه الحديث المبني عل الاسم الأول المبتدأ» ؛ويتعزز ذلك بقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.59): «إنما ذكرته (المبتدأ) لتسند إليه الخبر» ؛وقوله في سياق آخر(الأصول في النحو، ج1،ص.62): «إذا قلت عبد الله جالس... وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه جالسا». فالمعاني الإعرابية أصبحت تتولد عن البنية الإسنادية، وليس عن العلاقة البنائية، وأصبحت البنية العاملية من طبيعة دلالية، أي أن العامل يعمل وفق علاقة اشتقاقية دلالية ذات طبيعة إسنادية، وليس ذات علاقة بنائية نحوية ذات طبيعة موضعية.

إن ابن السراج قد حافظ على شكل النظرية النحوية عند سيبويه وهيكلها الخارجي وملامحها ومعالمها الأساسية؛

إذ تبدو للناظر لأول وهلة كأنها نسخة طبق الأصل لها ؛لكن بالتفحص والمقارنة يتبين أن هذه النظرية الأصل قد أعاد بناءها ابن السراج بناءين: بناء خارجيا شكليا نحويا بالمفاهيم نفسها المعتمدة في النظرية الأصلية؛ وبناء داخليا عميقا دلاليا بروح إسنادية. حيث إن هذا البناء المزدوج والمتمفصل بين ما هو نحوي وما هو دلالي سيؤثر على ما سيبنى بعده من النماذج النحوية التي ستأخذ طابعا نحويا دلاليا لا مجال فيه للموضع و"البناء على"؛ وإنما الأولوية فيه للمشتقات النحوية الدلالية التي تشتق من بنية دلالية أصلية واحدة مجردة ذات طبيعة مقولية إسنادية؛ لتنتظم المستويات الدلالية والتركيبية انتظاما محكوما بهذه البنية المقولية ؛حيث ستولد عنها نظرية للأحوال الإعرابية من طبيعة تركيبية ودلالية معا؛ إذ ما اندرج في البنية التركيبية فهو عمدة وما اندرج في البنية الدلالية فهو فضلة (الأستراباذي، شرح الكافية). وهذا ما سيتبين أكثر عند تحديد المحاور الدلالية للنظام النحوي عند ابن السراج . حيث سيهيمن الإسناد باعتباره بنبة دلالية مجردة على مفاصل النظرية النحوية عنده ، وستؤول كل مستوياتها إليه اشتقاقا وتشكلا ؛ فكيف ذلك؟

*** محـــــاور النظـــــام الدلالـــي**

عندما حدد ابن السراج الكلمة تحديدا مقوليا دلاليا، فإنه قد مهد بذلك الطريق إلى النظام الدلالي كي يشق طريقه إلى النظام النحوي، ويتقاسم معه بنيات النظرية النحوية ومستوياتها، وعناصرها ؛ وهذا لن يتأتى إلا بعد الحد من سلطة العامل و"البناء على" والموضع، وإفساح المجال للإسناد من أجل القيام بدور دلالي على مستوى تلك النظرية؛ أي أن الإسناد بأدواره الدلالية، وبعده المنطقي، وطبيعته المقولية سيولد بنية جديدة مجردة، وموحدة لا مجال فيها للمواضع والعمل إلا بعد استوائها دلاليا وتركيبيا ؛ إذ تذوب معها الفوارق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، وتتحدد بواسطتها الجملة كعلامة فارقة بين الرفع والنصب، ثم يأتي "البناء على" والعامل والمواضع بعد ذلك لوسم ما هو معرب وما هو مبني وصفا شكليا محدودا كما سنرى ذلك.

*** تأسيس بنية إسناديـــة دلاليـــة موحـــدة مجـــردة**

تقوم النظرية النحوية عند سيبويه على مركزية الموضع الذي يشكل بنية ترجع إليها كل الحالات الإعرابية، بينما تقوم النظرية النحوية عند ابن السراج على مركزية الإسناد الذي يولد بنية دلالية موحدة مجردة تنتفي فيها المواضع والفوارق بين الجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل، والجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر؛ يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج2،ص.276): «اعلم أن أصول الكلام جملتان: فعل وفاعل ومبتدأ وخبر».

يحضر الإسناد عند ابن السراج بأبعاد تركيبية محضة قوامها مفهوم الإخبار؛ حيث استجابت النظرية النحوية عنده لنظرية الكلم في أبعادها المقولية القائمة على المفهوم نفسه؛ إذ يتحدد كل شيء على مستوى البنية المجردة مقوليا و دلاليا وفق ثنائيتي الإخبار وهما: الخبر والمخبر عنه؛ لتنتظم بعد ذلك جملتان متناظرتان متشاكلتان متناسبتان مشتقتان من هاته البنية الجامعة الرابطة بين الخبر والمخبر عنه؛ وكأن هاته البنية المجردة ذات الطابع التركيبي المحض هي التي ستحدد الإطار المناسب للإعراب؛ حيث ما دخل في هذا الإطار المجرد فهو مرفوع وما خرج عنه فهو منصوب. وهذا يقتضي بدوره التمهيد للمضارعة بين جملة الفاعل وجملة المبتدأ.

*** في التمهيد للمضارعة بين جملة الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر**

*** تناظر جملة الفعل والفاعل وجملة المبتـــدأ والخبـــر**

يقول ابن السراج(الأصول في النحو، ج1،ص.58-59): «والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل: أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: "زيد منطلق" فإنما بدأت "بزيد" وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: "ينطلق زيد" قد بدأ بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث، فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعا محدث عنهما وإنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض...».

يبدأ ابن السراج نصه بالمبتدأ؛ حيث يبتدئ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث أي بالمخبر عنه قبل الخبر، ويعمم ذلك بقوله وكذلك حكم كل مخبر؛ لينتقل بعد ذلك إلى المقارنة بين المبتدأ والفاعل قائلا: أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله أي بالخبر ممثلا لذلك بجملة "زيد منطلق" ؛حيث بالنسبة للمبتدأ تم البدء بالمحدث عنه "زيد" والحديث بعده "منطلق". وبجملة "ينطلق زيد" بالنسبة للفاعل؛ إذ تم البدء بالحديث أي بالخبر "ينطلق" ثم ذكر المخبر عنه والمحدث عنه "زيد" ليخلص بعد هذه المقارنة إلى نتيجة مفادها أن الفاعل مضارع ومناظر للمبتدأ من أجل أنهما جميعا محدث عنهما، وهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض، ونوضح ذلك بالخطاطة التالية:-

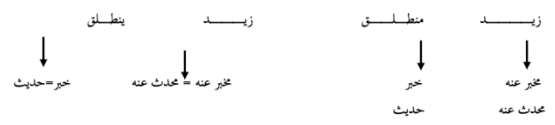

في هذا النص السابق ضارع ابن السراج؛ أي ناظر بين المبتدأ والفاعل لكونهما يشتركان في قيمة المخبر عنه، أو المحدث عنه وهذا دليل قوي على انحسار نظرية الموضع لحساب نظرية الإسناد؛ إذ كانت الرتب تحدد عند سيبويه موضعيا، وعند ابن السراج أصبحت تحدد إسناديا برد الجملتين إلى بنية دلالية واحدة مجردة.

*** رد الجملتين إلى بنية دلاليـــة واحـــدة مجـــردة**

في النص السابق مهد ابن السراج إلى رد الجملتين معا إلى بنية دلالية موحدة واحدة مجردة؛ تشتق منها كل البنيات الدلالية والإعرابية، وذلك عن طريق مقارنته بين الفاعل والمبتدأ بكونهما معا يخبر عنهما، أما في النص الذي سنعرضه له الآن؛ فقد شاكل ابن السراج بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية وناسب بينهما ؛حيث يقول(الأصول في النحو، ج1،ص.74-75): «فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت، وتمت بها الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به دون مفعول والمفعول فضلة في الكلام كالذي تقدم، فأما الفعل فلا بد له من فاعل، وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: "قام زيد" فهو بمنزلة قولك "القائم زيد"، فالفاعل رفع إذا أخبرت عنه...».

يعرض ابن السراج جملة "الفعل والفاعل" وجملة "المبتدأ والخبر" بشكل متشاكل ومتناسب شكلا ودلالة، فجملة الفعل والفاعل هي "قام زيد"، وجملة المبتدأ والخبر هي "القائم زيد"؛ حيث إن المخبر عنه في الجملة الأولى هو زيد والخبر هو قام، والمخبر عنه في الجملة الثانية هو القائم والخبر هو زيد. وذلك ما تجليه الخطاطة التالية.

لقد وظف ابن السراج هذين المثالين اللذين يرجعان إلى أصل إسنادي دلالي واحد مطابقا بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية؛ للتأسيس إلى بنية تركيبية دلالية إسنادية مجردة واحدة موحدة رابطة جامعة مستقلة يتحقق عندها الرفع، وتشتق منها المرفوعات على مستوى الجملة الفعلية ،والجملة الاسمية عند استغناء الرافع بمرفوعه؛ لينتصب كل اسم بعد هذا الاستغناء الذي يتم به الكلام.

لقد أقحم ابن السراج النظرية النحوية في إطار تركيبي إسنادي دلالي تجريدي ترجع إليه كل البنيات الدلالية، والإعرابية، والعاملية، وتتخرج عليه كل العمليات التركيبية؛ إذ كل ما يندرج في هذا الإطار الدلالي المجرد فهو مرفوع، وما خرج عنه فهو منصوب فضلة؛ حيث يرتكز ذلك الإطار في بعده الدلالي المجرد على التلازم بين "الخبر والمخبر عنه" والتناظر بين "الفعل والفاعل" و"المبتدأ والخبر"؛ لتتنزلا جملتا الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر تنزيلا موقعيا شكليا بعدما حكمتا معا بنسب إسنادي تركيبي واحد موحد مجرد، وقد وضح ذلك ابن السراج بقوله(الأصول في النحو، ج2،ص.316): «لأن الفعل والفاعل نظيرهما من الأسماء المبتدأ والخبر، لأنك إذا قلت: "ضرب زيد" فلابد لضرب من زيد كما أنك إذا قلت: زيد منطلق فلا بد له من منطلق أو ما أشبهه».

ويقول في نص آخر(الأصول في النحو، ج1،ص.54): «اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملا، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو: قام زيد وضرب عمرو، وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثا عنه، فهو منصوب، ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه».

إن النظام النحوي عند ابن السراج تتحدد هويته الإعرابية على المستوى الإسنادي المجرد؛ حيث ما يندرج في هذا الإطار التركيبي الدلالي يحوز صفة الرفع، وما خرج عنه يحوز صفة النصب، أي أن النظرية النحوية في إطارها الإعرابي لم تبق محكومة بالإطار العاملي فقط؛ بل أصبحت محكومة كذلك بالنظام الإسنادي الذي ترتب فيه المعاني الإعرابية ترتيبا دلاليا، وليس ترتيبا موضعيا بحكم التناظر بين جملة "الفعل والفاعل "و"جملة الابتداء والخبر" عند عنده ، والتلازم الدلالي بين عنصري كل جملة؛ إذ كل ما كان ضروريا ولا بد منه في الخبر فهو مرفوع، وكل ما زاد في الفائدة وليس ضروريا للخبر فهو منصوب فضلة ف"الفاعل ملازم لا بد منه، والمفعول فضلة"(الأصول في النحو، ج1،ص.89). فالفضلة ليست من اللوازم للجملة كما يقول ابن يعيش (شرح المفصل) ؛ لأنها تقع خارج الإسناد.

*** خـــروج الفضلـــة عن الإسنـــاد تركيبيـــا وليـــس دلاليـــا**

تنفصل الفضلة عن الإسناد تركيبيا، ولا تنفصل عنه دلاليا؛ أي أن الفضلة تقع خارج المركب الإسنادي تركيبيا ولكنها تظل منتسبة لهذا المركب دلاليا؛ حيث بمجرد ما تنعقد البنية الإسنادية، ويستقل الرافع العامل بمرفوعه يجب النصب لباقي الأسماء ، وتتحدد الفضلة التي تنتسب إلى الفعل دلاليا

بحكم الدلالة الاشتقاقية للفعل وما يدل عليه من المنصوبات، وذلك أن الفضلة تتمتع بقيمتين دلاليتين: القيمة الدلالية الأولى دلالة تركيبية سلبية محضة، توجب لها حكم النصب؛ أما القيمة الدلالية الثانية فهي دلالة اشتقاقية إيجابية توجب لها الزيادة في الخبر والفائدة. وذلك ما توضحه نصوص لابن السراج بقوله في باب المنصوبات(الأصول في النحو، ج1،ص.158):«الأسماء المنصوبات تنقسم قسمة أولى على ضربين: فالضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع، وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب» وقوله (الأصول في النحو، ج1،ص.283): «فهذا ما ينبغي أن يبصرك أن النصب واجب بعد استغناء الرافع بالمرفوع».

فالمنصوبات تتحدد وفق إطارين: إطار تركيبي محض ؛حيث كل ما وقع خارج هذا الإطار التركيبي المحض فهو منصوب، وإطار دلالي؛ إذ يتوجب على كل اسم يرتبط بالفعل دلاليا النصب؛ لأن الفعل يدل عليه دلالة مطابقة أو تضمن أو ملازمة (الأستراباذي، شرح الكافية). ويتعزز ذلك عند ابن السراج ويزداد وضوحا بقوله(الأصول في النحو، ج1،ص.213): «فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك. جاء عبد الله راكبا، وقام أخوك منتصبا، وجلس بكر متكئا، فعبد الله مرتفع ب "جاء" والمعنى، جاء عبدُ الله في هذه الحال، وراكب منتصب لشبهه بالمفعول لأنه جيء به بعد تمام الكلام، واستغناء الفاعل بفعله، وأن في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل على المفعول...».

ترتبط الفضلة إذن بما قبلها دلاليا بحكم أنها من مشتقات الفعل الدلالية، ولكنها تظل تركيبيا خارج الإطار الإسنادي. فهي بذلك تجمع بين قيمة سالبة وقيمة موجبة تجتمعان معا لوسمها إعرابيا بالنصب. لذا ينتظم النظام النحوي الدلالي عند ابن السراج انتظامين: الانتظام الأول فهو انتظام تركيبي محض. حيث توحد البنية الإسنادية فيه بين جملة الفاعل وجملة المبتدأ الموجبة والمقتضية للرفع، والانتظام الثاني فهو انتظام دلالي تتساوى فيه الأدوار الدلالية لجملة الفاعل والمبتدأ؛ إذ يتقاسمان معا وظيفة المخبر عنه. أما الانتظام الثاني فهو انتظام دلالي مرتبط بالمشتقات الدلالية للفعل؛ إذ الفعل ينصب ما يدل عليه؛ لذلك يتأسس هذا المستوى ويتحدد وفق نظامين من الوجود: وجود بالقوة؛ إذ بمجرد ما تحصل البنية الأساسية، يحق للفضلة أن توجد، ولو لم يرد ذكرها بعد الجملة مباشرة. ووجود بالفعل؛ إذ بمجرد ما تحصل البنية الأولى؛ يتدخل المقام، فيفرض على تلك البنية أن تتكيف مع متطلباته، فتذكر بعض الفضلات وتحذف الأخرى، ويتصرف فيها تقديما وتأخيرا.

*** الخاتمـــــة**

لقد شكل الإسناد محورا مركزيا في نظرية ابن السراج النحوية؛ حيث سيتم الاحتفاظ بمفهوم "البناء على" عند سيبويه ، وتوظيفه بشكل شكلي سطحي، مع الحد من سلطة الموضع؛ لأننا نجد حضورا قويا للإسناد على مستوى التفريق بين أقسام الكلم؛ مما انعكس على نظرية النحو التي استجابت في أطرها النحوية والدلالية لتلك السمات المقولية الإسنادية للمقولات النحوية؛ حيث انتظمت بدورها انتظاما نحويا دلاليا، لتستقبل البنية النحوية بنية دلالية جديدة، وتنتظمان معا، وسيتم الانفتاح على نظرية الترافع الكوفية من طرف ابن السراج كمجال لهذا التفاعل والتكامل بين البنيتين السابقتين. وهذا مرده إلى التداخل، والتفاعل، والتشاكل،

والتناسب والتكامل الذي حصل معه بين البنية المعرفية الخالصة للنحو، والبنية المعرفية الخالصة للمنطق المحاقلة والمتكاملة مع علم النحو. سيؤدي ذلك التداخل بين هذين النظامين إلى التفاعل ؛مما سيؤثر على بنية النظرية النحوية، ومحاورها الأفقية ؛ ومما يجب التأكيد عليه أن محافظة ابن السراج على "البناء على" والموضع لسيبويه كانت محافظة شكلية مع إخضاعها بشكل تدريجي للتراجع من أجل تمهيد الطريق للإسناد قصد توحيد جملة الفاعل والمبتدأ في جملة واحدة موحدة موجبة للرفع ، وما خرج عنها يكون فضلة ويجب له النصب. لكن ما فعله ابن السراج بالنظرية النحوية السيبويهية المعيار من تغيير جذري عميق لمحاورها النحوية الجوهرية المتمثلة في "البناء على " والموضع والشغل والعمل؛ قد يلقى مقاومة شديدة مع النحاة بعده خصوصا الزجاجي في الإيضاح ؛ ليشتد الصدام ويغيب الوئام بين النحاة والمناطقة كما هو الأمر نفسه بين متى بن يونس والسيرافي(أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة).

*** المراجع**

أولاً– المراجع العربية

ابن أبي أصيبعة(668ه)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق ودراسة، عامر النجار، دار المعارف، القاهرة ، الطبعة الأولى ،1996.

ابن يعيش، (643 هـــــ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، طبعة جديدة مصححة ومنقحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2011.

أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه وشرح غريبه، أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية– بيروت– صيدا.

أبو نصر الفارابي (339هـــ)، المنطق عند الفارابي، تحقيق وتقديم وتعليق، رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، الجزء الأول ، 1986.

رضى الدين الأستراباذي النحوي (686 هـــــ)، شرح كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى ،1421هـــــ-2000 م.

ابن سينا ، الشفاء ، العبارة ،تحقيق محمود الخضيري ،تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور ، المطبعة الأميرية ،القاهرة، 1952.

أبو بشر عمرو بن عثمان (180 هـــــ)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403 هـــــ-1983 م.

أبو بكر بن السراج النحوي البغدادي (316 هـــــ)،الأصول، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى: 1405 هـــــ-1985 م.

أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (474 هـــــ)، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، سنة الطبع :1430 هـــــ-2009 م.

أبو نصر الفارابي (339هـ)، شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، عني بنشره وقدم له: ولهالم كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي، دار المشرق، بيروت، لبنان، طبعة ثانية.

أرسطو، منطق أرسطو، ثلاثة أجزاء: الأول: كتاب المقولات، كتاب العبارة، كتاب القياس، الثاني: كتاب البرهان، كتاب الجدل، الثالث: تابع كتاب الجدل، كتاب السفسطة ويليهما إيساغوجي فرفوريوس، تحقيق: عبد الرحمان بدوي، دار القلم، لبنان، وكالة المطبوعات الكويت، ط 1، 1980.

ثانياً– المراجع الأجنبية

A,ELAMRANI-JAMAL(1983),Logique Aristotélicienne et grammaire arabe, Etudes musulmanes, Librairaie Philosophique ,Paris.